

محددات الاستثمار في الجزائر-تحليل أهم المؤشرات-
The determinants of investment in Algeria - analysis of important indicators-

بن شني عمروش^{*1}

¹ جامعة وهران2محمد بن أحمد -مخبر LARAFIT

benchenni.amirouche@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019-10-29 تاريخ القبول: 2020-04-10 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:	Abstract :
الدراسة تهدف إلى إبراز أهم مؤشرات الدولية التي تحدد و تهيأ الجو الأمثل للاستثمار في الجزائر، حيث عكست حقيقة أسباب ضعفه في بلد يسخر ما يسخر من الإمكانيات ، و قد بينت الدراسة من خلال تحليل المؤشرات أن الجزائر في ذيل قائمة الدول من ناحية الجاذبية الاستثمارية عموما وذلك لسبب الفساد الإداري بالدرجة الأولى.	The study aims to highlight the most important international indicators that define and create the ideal environment for investment in Algeria, where it reflects the fact of the reasons for its weakness in a country with great potential. The study, through the analysis of indicators, showed that Algeria is at the bottom of the list of countries in terms of investment attractiveness in general, mainly because of administrative corruption.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المحددات الاستثمارية، الاستثمار في الجزائر	Keywords: Investment, investment determinants, investment in Algeria.
JEL Classifications: E2, O5, Y9	

1. مقدمة:

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، بالذات على المستوى الدولي بالشكل أو بالمستوى المعروف في وقتنا الحاضر (الطعان، 2006، صفحة 3)، ويقصد بالاستثمار بشكل عام التعامل بالأموال بقصد تحقيق الربح، وما دام قصد الربح في الاستثمار قائما، فإنه سيختلط غالبا بمفهوم المضاربة، لكنهما يختلفان في درجة المخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لتحملها، وفي مقدار الأرباح التي يرمي الحصول عليها. فإذا زادت درجة المخاطرة على الحدود المعقولة، وزادت الأرباح المتوقعة على المستويات الاعتيادية تحول مستثمر إلى مضارب (مربط جميلة، 2018)، في هذه الورقة البحثية تطرقنا إلى موضوع الاستثمار في الجزائر وكشف عن أهم الأسباب ضعف هذا النشاط من خلال دراسة لأهم مؤشرات العالمية المحددة له، ضمن الإشكالية التالية: ماهي أهم محددات الاستثمار في الجزائر؟ .

2.1 هدف البحث:

الهدف الرئيسي للبحث هو إبراز نقاط الحقيقة لسبب ضعف الاستثمار في الجزائر لإصلاحها، و ذلك من خلال تحديد الأهداف الجزئية التالية:

- الإلمام بأهم محددات للاستثمار وكيفية قياسها.
- تحليل السياسات الناجحة في المجال الاستثمار لكثير من الدول.
- إبراز أهمية المؤشرات المحددة للاستثمار.

1.1 أهمية البحث: تمكن أهمية البحث في:

- التأصيل العلمي لأسباب ضعف الاستثمار في الجزائر لإعطائه نفس جديد من خلال تحليل نقاط الضعف.
- إبراز السياسات الدولية الناجحة في المجال الاستثمار من خلال مقارنة بين المؤشرات.
- إبراز أهمية السياسات الإدارية وحنكة التسيير في نجاح الاستثمار أينما كان .

2 تعريف الاستثمار:

يعتبر الاستثمار وسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد كان لمصطلح الاستثمار نصيب و مقادير في الدراسات و الأدبيات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي (خلاف، 2001، صفحة 9).

1.2 تعريف الاستثمار لغة (منظمة المؤتمر الاسلامي، 2018):

الاستثمار: مأخوذ من الثمر، والثمر لغة حمل الشجر، ومنه قوله تعالى: {كلوا من ثمره إذا أثمر} ، ويطلق مجازا على أنواع المال المستفاد، ومنه قوله تعالى: {وكان له ثمر} [الكهف: 34، فقد نسب الإمامان الطبري، والنيسابوري إلى بعض المفسرين أن المراد بالثمر في هذا المقام الأموال الكثيرة، يطلق مجازا كذلك على الولد، تشبيها له بحمل الشجر، ومنها قولهم: (الولد ثمرة الفؤاد) وثمره الشيء منفعته، وما تولد منه، وصيغة (استفعل) تفيد طلب الفعل، فيكون معنى استثمار الموارد: طلب الحصول على ثمرتها ومنفعتها ونمائها. اصطلاحا هو التغييرات الحاصلة في أسهم رأس المال أو مخزون مؤسسة الأعمال الحالي (إصدار قسم الأبحاث والدراسات الفلسطيني، 2018، صفحة 77).

2.2 تعريف التشريعي (وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية، 2018) :

حرية الاستثمار، وعدم التمييز، وحماية الاستثمار، وعدم المساس بالامتيازات "، هذه هي المبادئ التي تحكم الاستثمار في الجزائر، حيث يشجع الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في الجزائر، الاستثمار ويعزز تطوير القطاع الخاص.

3 أبرز المؤشرات الدولية المحددة لمناخ الاستثمار:

1.3 مؤشر الحرية الاقتصادية:

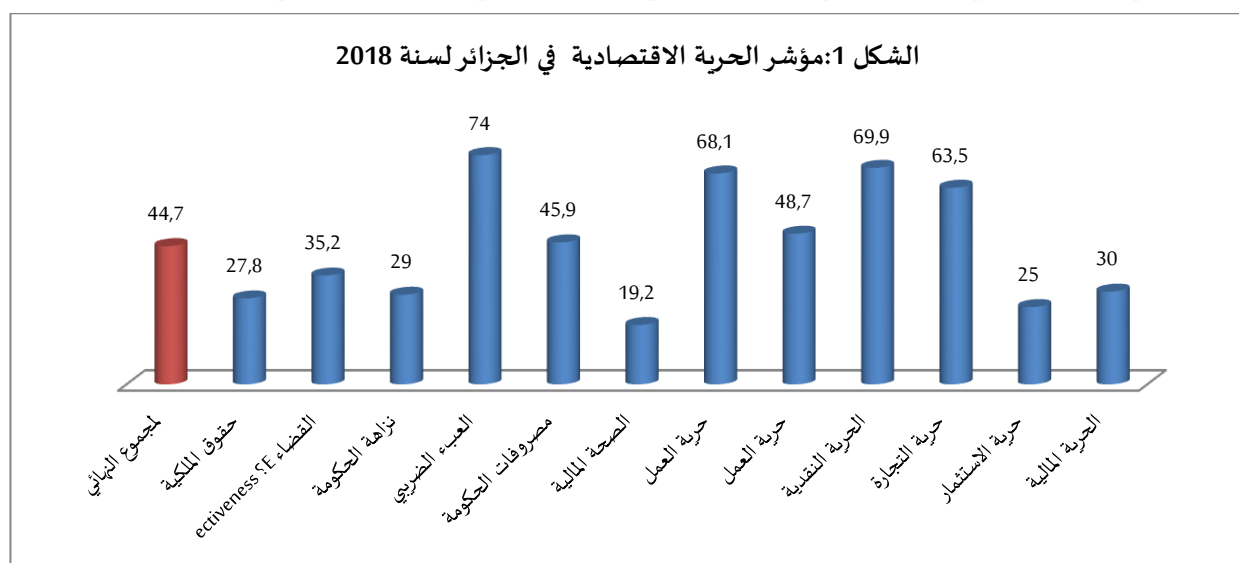
الحرية الاقتصادية هي عنصر حاسم في رفاهية الإنسان وخط رئيسي حيوي في الحفاظ على مجتمع مدني حر. وكما هو الحال في وصفات دليل الحرية الاقتصادية ، فإن أفضل طريق للازدهار هو طريق الحرية: إذ يسمح للأفراد باختيار أفضل السبل لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم وأولويات أسرهم (Steve Forbes and other, 2018)

في دورته الرابعة والعشرين ، يحلل المؤشر تطورات السياسة الاقتصادية في 186 دولة. يتم تصنيف الدول وتصنيفها على 12 مقياس للحرية الاقتصادية التي تقيم سيادة القانون ، وحجم الحكومة ، والكفاءة التنظيمية ، وانفتاح الأسواق عادة ما يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية معدلات التنافسية في حرية المال والأعمال، وتصنيف الدولة من بين الدول الأكثر تطبيقاً للقانون، والأقل فساداً من خلال دراسة معايير عدة لها علاقة بسيادة القانون، ومكون حجم الحكومة، وفاعلية الإجراءات التنظيمية، ومكون انفتاحية السوق، لتثبت بعض الدول كدولة الإمارات العربية المتحدة أن غياب القيود التجارية المفروضة فيها، وتوافر تشريعات وقوانين تدعم سياسة السوق المفتوحة، كانتا السبب الأهم في احتلالها تلك المراكز المتقدمة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018)، في حين نجد الجزائر تعاني في ذيل الترتيب ولا عجب في ذلك فالفساد في 12 مقياس المذكورين أعلاه منتشر فيه واحدة واحدة، لذا يجب أولاً إعادة النظر إلى الإدارة الجزائرية ومن ثم تصليح الكفاءة لكي يكون هناك مكانة على الأقل عربياً.

1.1.3 المعايير التي يحسب بها المؤشر (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018):

1 حقوق الملكية، 2 القضاء Effectiveness، 3 النزاهة الحكومة، 4 العبي الضريبي، 5 مصروفات الحكومة، 6 الصحة

المالية، 7 حرية الأعمال، 8 حرية العمل 9 الحرية النقدية، 10 حرية التجارة، 11 حرية الاستثمار، 12 الحرية المالية.



source: prepared by the student depending on the report, the heritage foundation, <https://www.heritage.org/index> 2018, 11-11-2018.

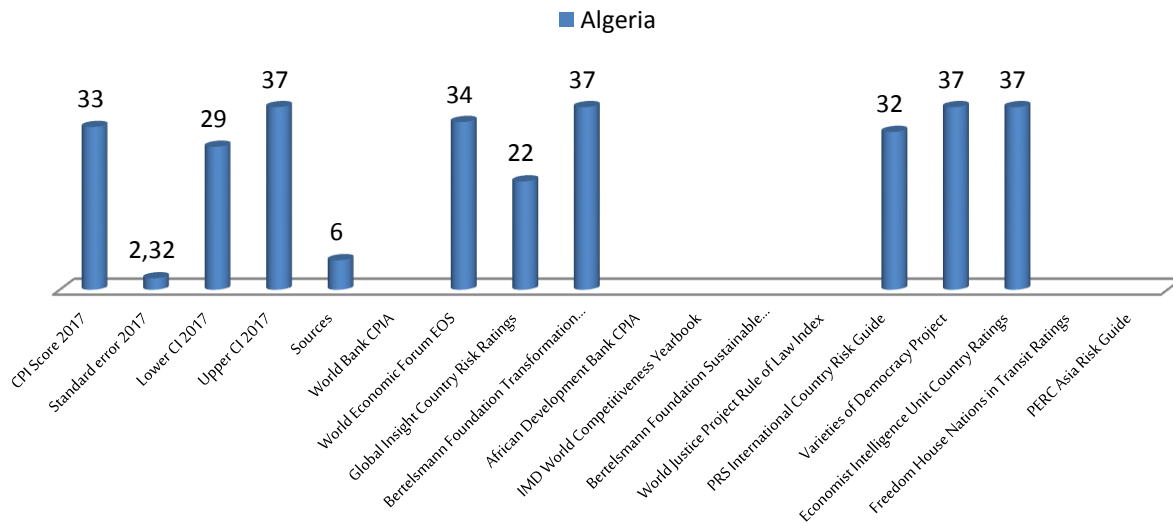
و للأسف الجزائر ضمن المراكز الأخيرة عربياً حسب هذا المؤشر لكثرة القيود وتفيد المؤشرات في الشكل أعلاه أنها لا تفوق حتى 50% إجمالاً، فلو قرنت السياسات الجزائرية بتلك التي تركزت في المراتب الأولى عربياً مثل الإمارات العربية لتضح اختلاف شاسع، لذا ولسبب قلة الحنكة أصبح قطاع الاستثمار يشكل عجز كبير، فلإصلاحات الإدارية لبد منها قبل فتح مجال الاستثمار في الجزائر.

2.3 مؤشر الشفافية (النظرة للفساد):

يكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم، أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة. و شك أن قطع دابر الفساد يتحقق بين عشية وضحاها، إن التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية كان محتشما، إن لم يكن منعذما. و ادهى من ذلك أن التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة والمنظمات غير الحكومية هي التي تتصدر أعلى معدلات الفساد (TRANSPARENCY INTERNATIONAL SECRETARIAT, 2018).

الجزائر حسب هذا المؤشر لا يبشر بخير لتفشي ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات، وقد يكشف الاستثمار المحلي على ذلك فاعلب المشاريع تتم بالمعرفة و النفوذ فكيف يكون الاستثمار الأجنبي؟ ، وقد كشفت عدة مشاريع عن فشلها في الجزائر، فكم من أموال هدرت في باطل، وكم من مشاريع فشلت، وفي الأخير يكون العبء على الخزينة العمومية.

الشكل 2: إحصائيات المعلومات لحساب مؤشر للشفافية للجزائر لسنة 2017.



source: prepared by the student depending on the report www.transparency.org, 11-11-2018.

ويتولى المؤشر تصنيف 180 بلداً وإقليمياً وفقاً لمدرجات انتشار الفساد في قطاعها العام استناداً إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و 100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فساداً في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة (راغب بكريش، 2018).

الجدول 1: بيانات تصريح بالاستثمار بين 2002-2017.

الدول العربية	الإمارات	قطر	السعودية	الأردن	عمان	تونس	المغرب	الكويت	الجزائر	مصر
	21	29	57	59	68	74	81	85	112	117
جيبوتي	موريتانيا	لبنان	اريتريا	العراق	ليبيا	السودان	اليمن	جيبوتي	موريتانيا	لبنان
122	143	143	165	169	171	175	175	122	143	143

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على الموقع www.transparency.org، أطلع عليه يوم 2019-10-28

3.3 مؤشر العولمة:

يقيس مؤشر العولمة KOF الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. حيث كانت في ازدياد في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية منذ السبعينيات، حيث حصلت على دفعة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

مؤشر العولمة ينقسم مؤشر العولمة الكلي (KOF) إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي (عبد الحى زلوم واخرون، 2008، صفحة 126) :

أ: العولمة الاقتصادية، والتي تعتمد بدورها على جملة عوامل، كالانفتاح الاقتصادي، والصادرات والواردات، والتدفقات الرأسمالية، الداخلة والخارجة... إلخ، ويمنح هذا المؤشر نسبة 34 ٪ فقط.

ب. العولمة الاجتماعية، ويمنح مؤشرها نسبة 38 ٪،

ج. العولمة السياسية، ويمنح مؤشرها نسبة 27 ٪.

ومن أشهر المؤشرات القياس العولمة، مؤشر (KOF) للعولمة الذي يصدر عن مؤسسة كيرني (T. KEARNEY . A) في سويسرا،

والذي يقيس ثلاثة أبعاد سياسية: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بتدرج يعبر عن حجم التجارة والاستثمار والسياحة، وعدد السكان الأجانب والعضوية في المؤسسات الدولية وأمور أخرى (حاتم يوسف أبو زاید، 2018، صفحة 144).

الجدول 2: أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة كارني

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	وزن المؤشر الفرعي	وزن المؤشر الرئيس
مؤشرات التكامل الاقتصادي	مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر	3	5
	مؤشرات التجارة الخارجية	2	
مؤشرات الارتباط الفردي	مؤشرات السياح والمسافرين	1	3
	مؤشر عدد المكالمات الدولية	1	
	مؤشر الحولات المالية الشخصية	1	
مؤشرات الارتباط التكنولوجي	مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت	1/3	1
	مؤشر عدد شبكات ربط المشتركين	1/3	
	مؤشر عدد مزودي خدمات الإنترنت	1/3	
مؤشرات الارتباط السياسي	مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية	1/4	1
	مؤشر مصادقة الدولة على المعاهدات الدولية.	1/4	
	مؤشر الحوالات الحكومية.	1/4	
	مؤشر مساهمة الدولة في مهمات حفظ السلام.	1/4	

Source: shorufatcenter,for caselli, marco, "on the nature of globalization and its magsurement some notes", on the

a.t. Kearney for n policy magazine globalzation index and the gsgr globalization, united nation unvirity,

www.unu.edu/admin/documents, 2006,p3.

4.3 مؤشر التنافسية:

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس

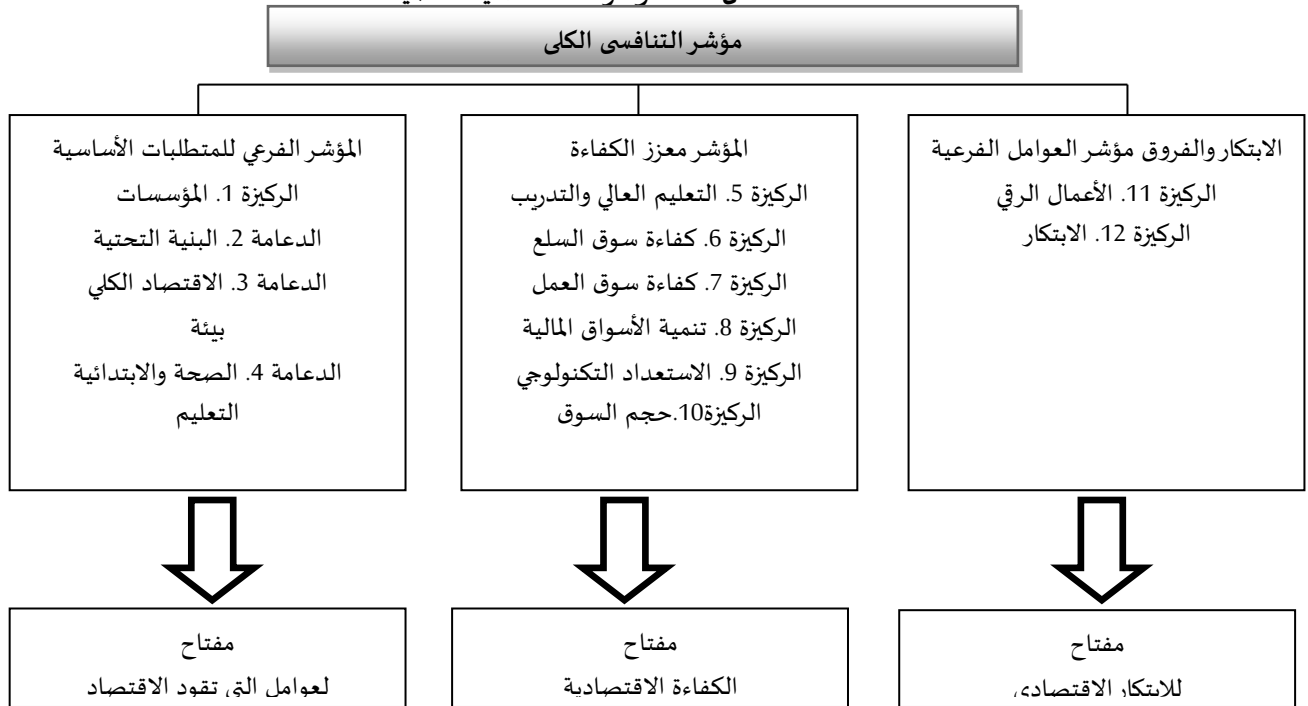
قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادية مع الدول الأخرى التحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث

التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جار" ومؤشر "النمو، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى

مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) فضلا عن تقرير التنافسية

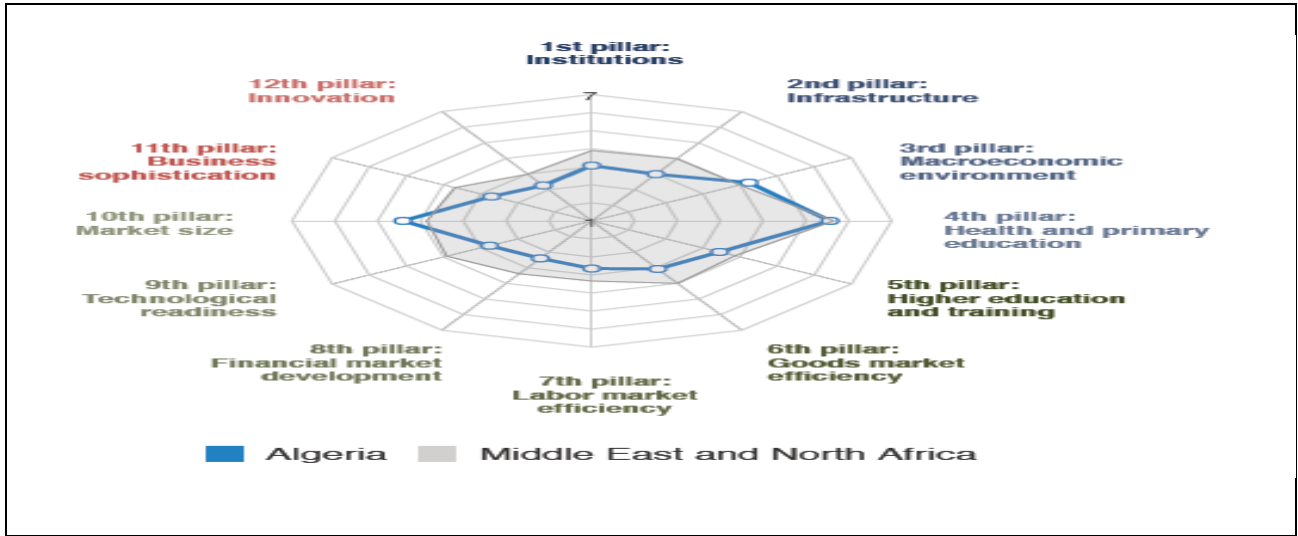
العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية إقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية خلال المدة 2002-2003 ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية (محمود علي الشرفاوي، 2016، صفحة 128). يقوم مؤشر التنافسية العالمي بقياس العوامل التي تدفع النمو والازدهار على المدى الطويل لأكثر من أربعة عقود ، مما يساعد صانعي السياسات على تحديد التحديات التي يتعين معالجتها ونقاط القوة للبناء عليها عند تصميم استراتيجيات النمو الاقتصادي لبلدانهم. وبينما تطورت باستمرار فكرة القدرة التنافسية والبيئة الاقتصادية التي تتخذ فيها القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاستثمار ، فقد شهد العقد الماضي تحوُّلاً في التحولات الهامة التي تحوّل أساساً السياق الذي يتم فيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات لتعزيز النمو الاقتصادي (p xavier sala-i-martín, 2018, p. 1).

شكل 03: مؤشرات التنافسية العالمية



Source: Prepared by the student depending on p xaviersala-i-martín , the global competitiveness report 2017–2018, world economic forum,2018,p12

الشكل رقم 4 القدرة التنافسية للجزائر لسنة 2017-2018



المصدر: competitiveness report 2017–2018, world economic forum, 2018, p12

يصدر تقرير التنافسي العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره في جنيف في سويسرا. تم إصدار التقرير لأول مرة عام 2018، ليستبدل تقرير التنافسية العالمية التي يتم إصداره سنوياً. يقيس التقرير، على نحو مماثل لإصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة القدرة التنافسية للدول من خلال (12) محور يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية. يركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول. ذكر خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي أن تقرير هذا العام لا يمكن مقارنته مع إصدارات تقرير التنافسية العالمية السابقة (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018).

يقيس التقرير 140 دولة من خلال 12 محور تضم 98 مؤشراً (34 مؤشر موجود سابقاً في تقرير التنافسية العالمية 2017). حيث 44 من هذه المؤشرات مبنية على استبيانات بينما 54 منها مبنية على بيانات إحصائية (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2018).

الجزائر رتبها 86 من بين 137 دولة في قدرة التنافسية حسب الإحصائيات 2018 للشركة العالمية للاقتصاد وقد كانت رتبها في 2016-2017 87 دولياً.

5.3 مؤشر الضبابية:

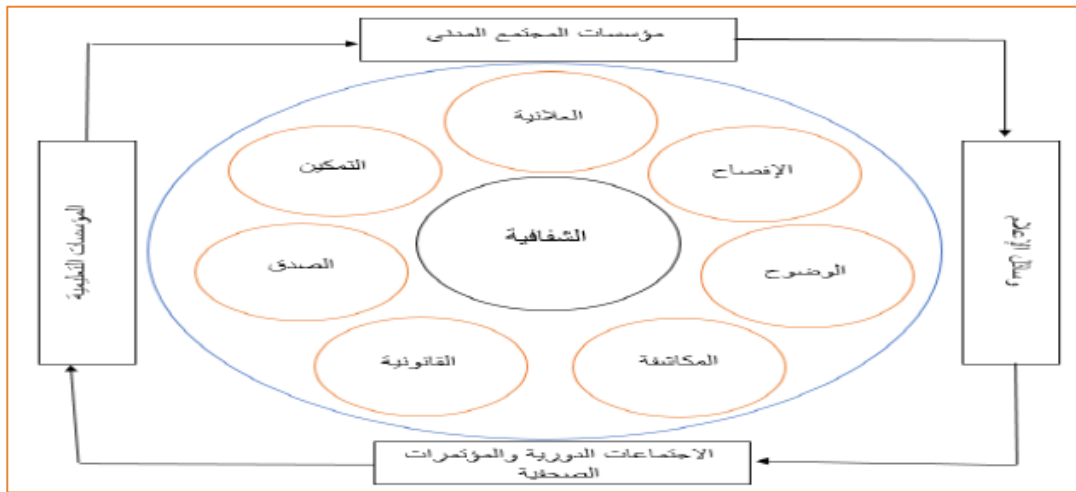
الشفافية تعرف اصطلاحاً بأنها حق كل فرد من العاملين أو المتعاملين من المواطنين في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات واليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وتمثل الشفافية مدخلا لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد (وليد إبراهيم البرغوثي، 2018، صفحة 126)

أما التعريف الإجرائي: فيقصد بالشفافية في هذا البحث، تقاسم المعلومات وعلنية صنع السياسات والأنظمة والتشريعات وتحديد الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة يحدد منها المعلومات التي يجب توافرها، والمواعيد التي يجب نشرها فيها بشكل مفصل ودقيق، والمسؤولية القانونية في حال عدم نشرها، على أن تكون هذه المعلومات كافية

لفهم عمل القطاعات الحكومية بدولة ليبيا ومراقبة أدائها ، بحيث تكون في متناول المواطن ومن له علاقة على حد سواء(وليد إبراهيم البرغوثي، 2018) .

أصدرت شركة برايس ووترهاوس كوبرز مؤشرا جديدا لقياس (الضبابية أو عدم الوضوح) يقيس الكلفة الاقتصادية لرأس المال بسبب عدم الوضوح دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وذلك في إطار دراسة متكاملة تقوم بها حول تأثير التغيير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار. وقد غطى المسح 35 دولة وتصب المعلومات التي يستند عليها المؤشر في خمسة مجالات لها الأوزان ذاتها وتشمل الفساد والنظام القضائي والسياسة الاقتصادية الكلية (مضمونها السياسة المالية الحكومية) ومعايير المحاسبة (مضمونها صلاحية ممارسة الشركات وتوافر المعلومات) وأخيرا الإطار المؤسسي. و أشار تقرير نشرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن مؤشر الضبابية يعكس درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدولة وتأثير كلفة رأس المال. وتستند المعلومات المستقاة على مسح ميدانية موجهة وتحليلات كبار الخبراء الاقتصاديين. و قد ساهمت منظمة الشفافية العالمية في دعم هذا المؤشر الذي يتأثر بمعياري مؤشر الفساد الذي تصدره هذه المنظمة سنويا. ويهتم المؤشر الجديد بإبراز ترتيب الدول وفق مؤشر الضبابية و يقيس آثار هذا المؤشر وكأنه ضريبة على الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة وكذلك يقيس اثر معامل الخطر الموهون بالضبابية على التقييم الائتماني للدولة عندما تقتض من الأسواق العالمية (أخذا الولايات المتحدة كأساس)(من إصدارات جريدة البيان، 2001).

الشكل 5: عناصر الشفافية



المصدر: وليد إبراهيم البرغوثي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية، دراسة ميدانية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي في مدينة بنغازي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد الأول، ليبيا، 2018، ص 166.

6.3 مؤشر الشفافية:

أصدرت منظمة الشفافية الدولية في برلين، 21 فبراير 2018 ، مؤشر مدركات الفساد الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة. ويكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث على القلق، فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة. وشك أن قطع دابر الفساد يتحقق بين عشية وضحاها، حيث أن التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية كان محتشما، إن لم يكن منعهدا، و من ذلك أن التحليل المفصل

لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة والمنظمات غير الحكومية هي التي تصدر أعلى معد ت الفساد(منظمة الشفافية الدولية، 2018).

ويتولى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدرجات انتشار الفساد في قطاعها العام استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان أكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان أكثر نزاهة. وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة(منظمة الشفافية الدولية، 2018).

الجدول 2ترتيب عالمي للدول العربية ضمن المنظمة حسب مؤشر الشفافية

الترتيب الدولي	عدد النقاط	الرمز	الدولة
21	71	ARE	الامارات العربية
29	63	QAT	قطر
57	49	SAU	المملكة العربية السعودية
59	48	JOR	الأردن
68	44	OMN	عمان
74	42	TUN	تونس
81	40	MAR	المغرب
85	39	KWT	الكويت
103	36	BHR	البحرين
112	33	DZA	الجزائر
117	32	EGY	مصر
143	28	LBN	لبنان
169	18	IRQ	العراق
171	17	LBY	ليبيا
175	16	YEM	اليمن
178	14	SYR	سوريا

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المنظمة العالمية للشفافية 2017-2018، <https://www.transparency.org>

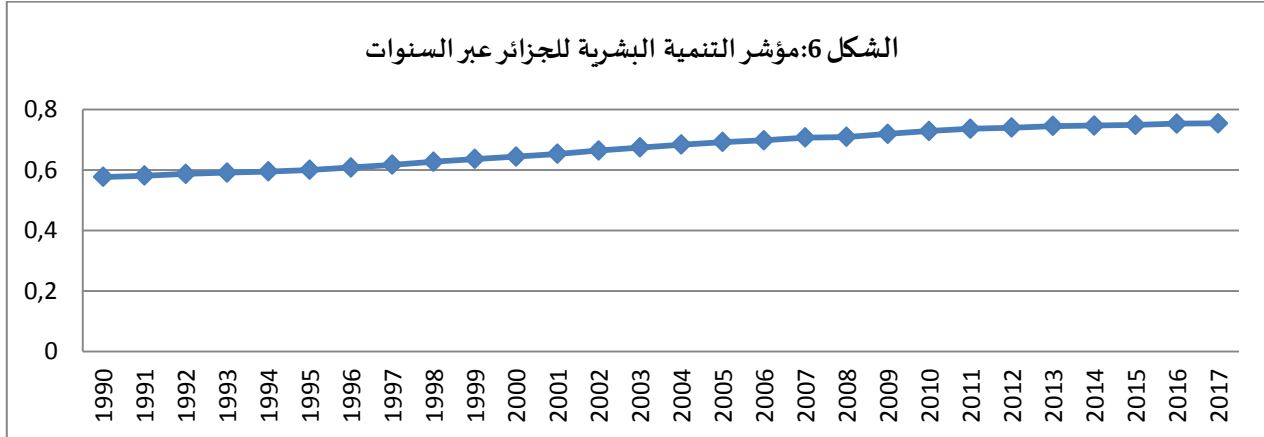
الجزائر ترتيبها الدولي حسب المؤشر 122 من بين 180 بلد مرتبة تعكس عدم وجود الشفافية، ولذا قبل التفكير في الاستثمار

يجب تفكير في العوامل التي تؤثر عليه، فالمستثمر الأجنبي خاصة يحلل جل معطيات بلد قبل مزاولة نشاطه في هذا الأخير.

7.3 مؤشر التنمية البشرية:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية المعروف اختصارا بالانجليزية HDI . (Human Development Index) مقياسا هاما وضعته منظمة الأمم المتحدة لقياس رفاهية الشعوب في العالم، وتخصص له منظمة الأمم المتحدة تقريرا يصدر سنويا منذ سنة 1990 بهدف قياس مستوى تنمية البلدان وتحسين أوضاع الشعوب في البلدان المختلفة، ويتعلق مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط العمر المتوقع للفرد ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف بلدان العالم، وقد قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق ، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني "ماغاند ديساي"(معهد تطوير الذات والتنمية البشرية، 2018)

يتم احتساب مؤشر التنمية البشرية كمتوسط بسيط لثلاثة أدلة: 1. الناتج القومي الإجمالي للفرد (بالدولار، وتحويلها إلى تعادل القوة الشرائية لحساب فروق الأسعار)، 2. العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) 3. مستوى التعليم، في حد ذاته يتألف من طول التعليم للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنوات وسنوات المتوقعة لتعليم الأطفال في سن المدرسة (في سنة). دليل التنمية البشرية يحدد الحد الأدنى والحد الأقصى لكل متغير، ثم يظهر في كل بلد بالنسبة لهذا الأخير. وهذا ينتج نتيجة لذلك بين 0 و 1. وارتفاع المؤشر لبلد ما يكون دليلا على تحسن في رفاهية الشعب..



source: prepared by the student based on data united nations development programme,

<http://hdr.undp.org>, 16-11-2018.

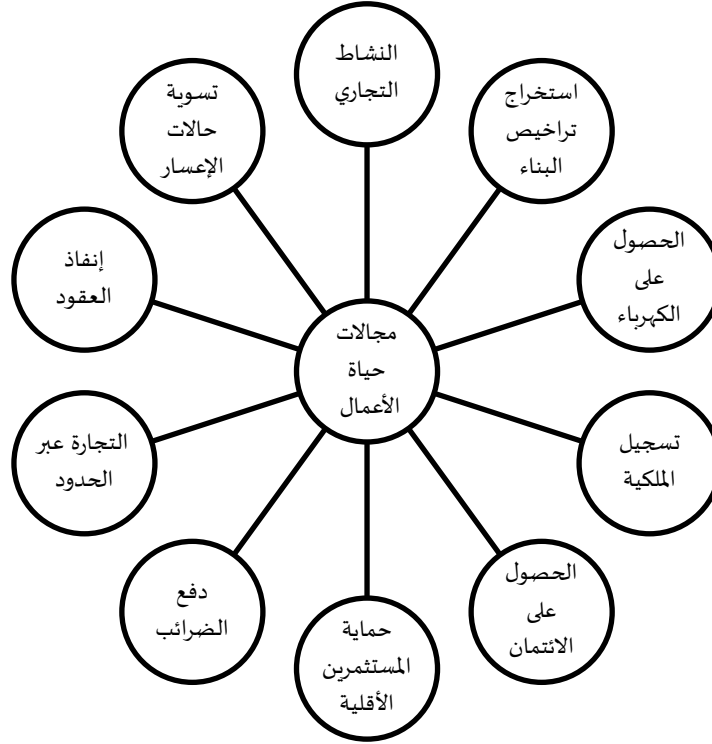
الجزائر في سنة 2017 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفعا، حسب تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. واحتلت الجزائر في سنة 2017 المركز الـ 85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية فيه 0.754 في سنة 2017 عرف مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا طفيفا مقارنة بمؤشر 0.752. الذي سجل سنة 2016 والذي سمح للجزائر باحتلال المركز الـ 83 في هذا التصنيف الذي يقيّم جهود 189 بلدا وإقليما في هذا المجال.

أما على الصعيد المغربي تحتل الجزائر المرتبة الأولى متقدمة بشكل كبير على المغرب الذي جاء في المرتبة الـ 123 و تونس (المرتبة الـ 95) و ليبيا (المرتبة الـ 108) ثم موريتانيا (المرتبة الـ 159) وبقي مؤشر التنمية البشرية للجزائر سنة 2017 أعلى من معدل 0.699 الذي تحصلت عليه البلدان العربية.

8.3 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018: الإصلاح لخلق فرص العمل، هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، يمثل الطبعة الخامسة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا تمتد من أفغانستان إلى زيمبابوي وعلى امتداد الوقت (محاكم دبي عن بنك الدولي، 2018).

الشكل 7: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال



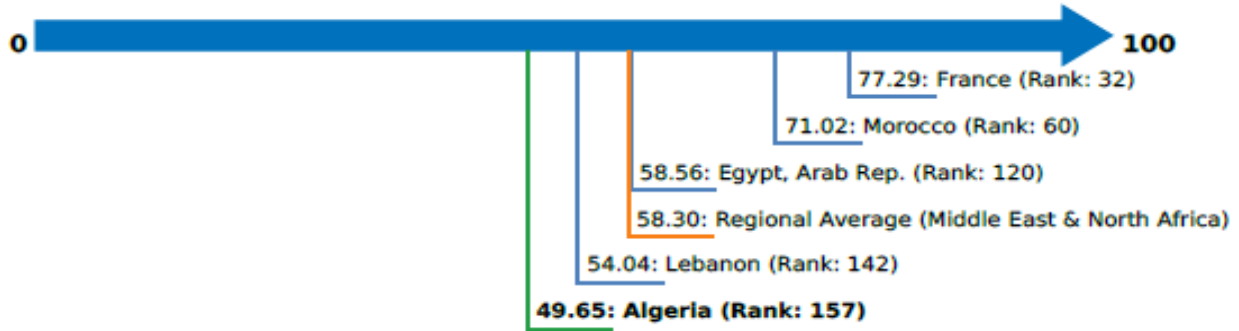
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إصدارات محاكم دبي عن بنك الدولي، تقرير البنك الدولي: ممارسة أنشطة الأعمال 2018، www.dci.gov.ae، نشر يوم 2018-11-17.

ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 11 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية. وشملت عشرة من هذه المجالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية لهذا العام. أيضا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيم سوق العمل، - غير مدرج في ترتيب هذا العام - (محاكم دبي عن بنك الدولي، 2018) الجزائر هي أخرى من الدول التي يتوجب عليها تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير الأرباحية التامة في المجالات السابقة، لأنها من عملها خلق في نفسية المستثمر الأرباحية و الاطمئنان وتشعره انه في بلد يبحث عن التنمية حقيقة لا عبث بالأموال العمومية ، كما يتوجب توفير الأمن للمستثمر.

والذي ليد أن يشار إليه أن 11 مجالا لحساب المؤشر كلها حساسة وكلها تتصل سواء مباشر أو غير مباشر بمهيات الاستثمار من بنية التحتية ووصلا إلى الإدارة العمومية وكذا مختلف مصالح الضرائب.

وتعتبر البيانات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 حالية اعتبارا من 1 يونيو 2017، وتستخدم المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات في تنظيم أنشطة الأعمال وتحديد مكان وسبب نجاح هذه الإصلاحات.

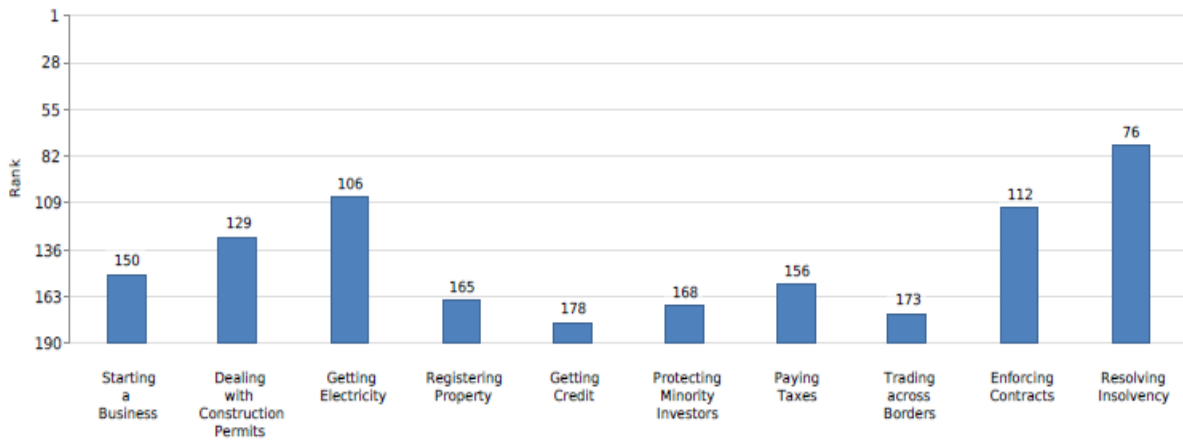
الشكل 8: إحصائيات الجزائر لمؤشر ممارسة الأعمال مقارنة مع بعض الدول 2018-2019.



Resource: a worlds bank, Doing Business 2019 Indicators, Economy Profile of Algeria, www.doingbusiness.org, 17-11-2018.

تسهل درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية الفجوة في كل اقتصاد من أفضل أداء تنظيمي يتم ملاحظته في كل مؤشر من المؤشرات في جميع الاقتصاديات في العينة منذ عام 2005، تنعكس سهولة ممارسة النشاط الاقتصادي على مقياس من 0 إلى 100 حيث يمثل 0 أدنى مستوى و 100 يمثل أفضل أداء. تتراوح سهولة ممارسة ترتيب الأعمال من 1 إلى 190 (a worlds bank, 2018). جاءت الجزائر في المرتبة وال 157 عالميا وهي مرتبة متأخرة كون وضع الأعمال الصعب في بلادنا باعتراف الحكومة نفسها التي تتجه نحو إدخال إصلاحات قانونية لتسهيل ممارسة الأعمال واستقطاب المستثمرين الأجانب غير أنها حققت قفزة تحسنيه مقارنة بالسنة الماضية 166 عالميا، كما تحسنت عربيا حسب هذا المؤشر.

الشكل 9: تصنيفات حول موضوع ممارسة أنشطة الأعمال - الجزائر



Resource: a worlds bank, Doing Business 2019 Indicators, Economy Profile of Algeria, www.doingbusiness.org, 17-11-2018.

هذه الإحصائيات تبين بدقة المجالات التي تتأخر فيها الجزائر مما انعكس على مرتبتها من بين 190 دولة وهي في حقيقة تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي فالتهرب الضريبي و البيروقراطية في المشاريع و الرخص الاستثمار و العراقيل عرقلة حركة الاستثمار في الجزائر و ترتيب أعلاه يعكس ذلك فالقيم كلها أكبر من 50 و هناك قيم كارثية مثل 173 في المجال التجارة عبر الحدود فهي نتيجة متوقعة ولو كانت أكثر من ذلك فالحدود التجارية الجزائرية مغلقة اما حدوديا او جمركيا حتى مع الجيران، كما يبين مرتبة مجال الضريبي 156 فشل هذا القطاع حتى في العدالة الضريبية.

4 بعض مؤشرات أخرى:

1.4 مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد الاستشفاف مدى نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل . وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مؤشرين:

الأول: هو مؤشر الأداء ويشير إلى مدى نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا الى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ويتم أخذ متوسط آخر للسنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقاس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويستند هذا المؤشر الي 13 مكون لقياس إمكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلى الناتج ، انتشار خطوط الهاتف الثابت ، انتشار خطوط الهاتف المحمول ، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لاجمالي السكان، التصنيف السيادي للبلد ،نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم ، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم ، نسبة صادرات البلاد من الخدمات للعالم، نسبة البلاد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشر الأداء والإمكانات(حسين عبد المطلب الأسرج، 2004، صفحة 15)

2.4 عناصر مؤشر الأداء والإمكانات:

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً.(أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، 2017، صفحة 143)

هنا يتضح إمكانية وقوة الدولة سياسيا وأمنيا لأنها تعكس صورة الحقيقة للمستثمرين الأجانب تجاه دولة، فالجزائر ضعيفة مكانة في هذا المجال كون أغلبية الاستثمارات متحركة على بعض الدول كالصين وفرنسا في حين نجد بعض الشركات تفرض حضورها عالميا في بعض القطاعات البناء والنقل مثل الشركات الألمانية

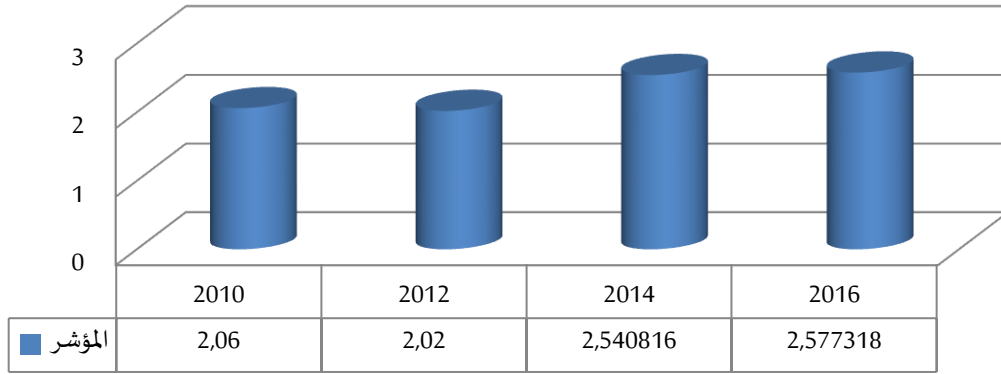
1.2.4 شبكة المواصلات:

يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد. و عليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة

ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

الشكل 10: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل
(1 = منخفض إلى 5 = مرتفع)



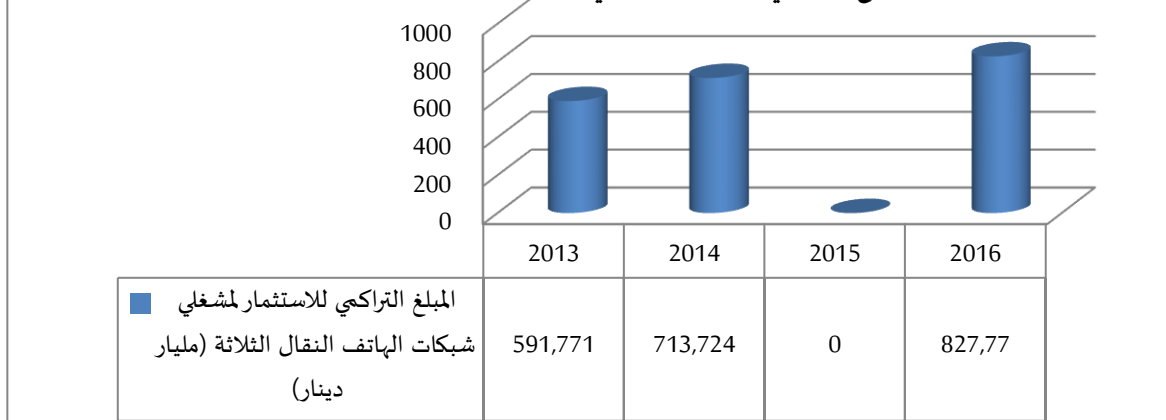
المصدر: من إعداد الطالب استنادا على إحصائيات البنك الدولي للبيانات، <https://data.albankaldawli.org>، أطلع عليه يوم 10-11-2018.

كشف وزير الأشغال العمومية و النقل، عبد الغني زعلان عن حجم الاستثمارات في القطاع حيث أفاد بأنه بلغ حوالي 135 مليار دولارا خلال العامين الأخيرين حيث ذكر الوزير ان هذه الاستثمارات سمحت بإنجاز شبكة الطرقات و عصرنة الموانئ و المطارات و الميترو و التراموي و شبكة السكة الحديدية التي لم تكن تتجاوز 1.000 كلم في سنة 2000 لتبلغ اليوم 4.200 كلم لتصل الى ما يفوق 6.300 كلم في أفق 2022 (موقع وكالة الانباء الجزائرية APS، 2018)

2.2.4 شبكة الاتصالات:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة أحد عوامل نمو اقتصاديات الدول، حيث أصبحت التكنولوجيا والرقمنة في كل مكان وفي جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تمثل أحد عوامل القدرة التنافسية للاقتصاديات الحديثة. إن قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية وتكنولوجيا و الرقمنة له أهمية بالغة نظرا لتأثيره على جل القطاعات و النشاطات الأخرى وتنميتها، وعليه، فإنه من الضروري اليوم رصد وقياس اقتصاد البريد و اقتصاد التكنولوجيا و الرقمنة (الموقع الرسمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، 2018)

الشكل 11: المبلغ التراكمي للاستثمار لمشغلي شبكات الهاتف النقال الثلاثة (مليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات وزارة البريد-وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجزائرية، www.mpttn.gov.dz، 10-11-2018.

3.2.4 خدمات الكهرباء والغاز:

تعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز حيث أقر المخطط التنظيبي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية إنشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصارا SDC شركة ذات أسهم ، كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة وإلحاق شركة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخرى . حيث أنشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SDC "ش ذ أ" شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي ب 20 نهج محمد بوضياف - بالبليدة ، تسير عبر 52 مديرية للتوزيع 48 ولاية موزعة عبر التراب الوطني(الموقع الرسمي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، 2018).

بتواجدها في السوق الوطنية، تطور الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مجموعة من النشاطات تمس مجال شراء الطاقوتين (الكهرباء والغاز) وبيعهما للزبائن النهائيين (توتر عالي ومتوسط ومنخفض وضغط عالي ومتوسط ومنخفض)، كما تسير الشركة نمو وتطور الشبكات والتركيبات الكهربائية والغازية وتضمن معها تلبية كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط والمنخفض والضغط المتوسط والمنخفض في إطار دفاتر الشروط و النظام ساري المفعول.

وتتمحور مهام الشركة حول(الموقع الرسمي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، 2018):

- تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيات الحديثة للغد من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن.
- تأمين الهياكل والبنى الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة ، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق.
- تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف.
- المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيمنا وأهدافنا في إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية وفقا لمهام الشركة.

و عليه و في إطار مهامها و تخصصها، تضمن الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز توزيع وتسويق الطاقة الكهربائية والغازية، ومن أجل ذلك وضعت الشركة في خدمة زبائنها الذين يفوق عددهم 312 810 8 زبون في الكهرباء و 959 921 4 زبون في الغاز 190 مقاطعة للكهرباء و 181 مقاطعة للغاز بالإضافة إلى 353 وكالة تجارية.

تشير الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز شبكات كهربائية تتكون من 508 172 كلم في التوتر المنخفض و 825 143 كلم في التوتر المتوسط بمجموع 333 316 كلم من الشبكات، هذا من جهة، و من جهة أخرى ، شبكات للغاز الطبيعي تفوق 107,35 92 كلم منها 074 85 كلم من البولي إيثيلان PE.

وبتعداد إجمالي للعمال يفوق 060 30 عامل معظمهم من الموارد الشابة والمؤهلة، تسعى الشركة إلى تسخير كل طاقاتها وإمكاناتها في تحسين نوعية خدماتها التقنية والتجارية المقدمة لزبائنها وهذا من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل منظومة تسيير الزبائن واستغلال الشبكات الكهربائية والغازية.

تعتبر طاقة الرياح من بين الطاقات المتجددة الأكثر قدرة على المنافسة ونتيجة لذلك فإن القدرة العالمية المثبتة لا تزال في تطور مستمر حيث بلغت في أواخر 2017م حوالي 540 جيجاوات.

في الجزائر، هناك حالياً مزرعة رياح واحدة بسعة تركيبية تبلغ 10.2 ميجاوات متصلة بالشبكة الكهربائية ولكن تعتبر هاته القدرة محتشمة مقارنة من جهة بالإمكانات الهائلة من طاقة الرياح المتوفرة في الجزائر ومن جهة أخرى بالنسبة للبرنامج الطموح لتطوير الطاقة المتجددة الذي تبنته الحكومة والذي يهدف إلى تثبيت 5 جيجا وات من مزارع الرياح وذلك بحلول عام 2030 (نور الدين ياسع، 2018)

الخاتمة:

الاستثمار أصبح علماً بحد ذاته، فالمستثمر الأجنبي أو المحلي أصبح يتركز على مؤشرات قبل بناء مشروع فهو لا يهتدأ رأس ماله هكذا، المؤشرات التي سبق ذكرها تفسر ضعف الاستثمار في الجزائر وتأخره، ولعل من أنجع السبل هي إصلاح الإداري أولاً ثم تهيئة أرضية صالحة لاستثمار خالية من الرشوة والبيروقراطية فكلما كانت هناك شفافية كن الازدهار، فالاستثمار قائم على أسس ومبادئ، فعملية جذب مستثمر ليست سهلة، فالحكومة الراشدة هي التي تعكس قوة ومكانة الدولة حتى وان كانت ضعيفة الموارد، فما بالك دولة مثل جزائر قارة بأكملها تسخر بكل الطاقات .

5. قائمة المراجع:

- 2018 محاكم دبي عن بنك الدولي. (2018). ، تقرير البنك الدولي: ممارسة أنشطة الأعمال 2018. تاريخ الاسترداد 11 1، 2018. من حكومة دبي: www.dc.gov.ae
- إصدار قسم الأبحاث والدراسات الفلسطينية. (2018). موسوعة المصطلحات المستخدمة في الجمارك والمحاسبة والتجارة. فلسطين: إصدار قسم الأبحاث والدراسات.
- احمد سمير خلاف. (2001). دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 2001. مصر: دار العربي للمعارف.
- أحمد نصير، محمد البشير بن عمر. (2017). تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية حالة : المملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 143.
- الموقع الرسمي لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز. (2018). تاريخ الاسترداد 10 11، 2018. من <http://www.sdc.dz>،
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. (2018، 11 15). تقرير التنافسية العالمي. تاريخ الاسترداد 15 11، 2018، من المنتدى الاقتصادي العالمي: <http://fcsa.gov.ae>
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2018). تاريخ الاسترداد 10 11، 2018. من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <http://www.andi.dz>
- حاتم فارس الطعان. (2006). الاستثمار أهدافه ودوافعه. جامعة بغداد: مطبوعة جامعية كلية الادارة والاقتصاد.
- حاتم يوسف أبو زويد. (2018). الظاهرة الإسلامية في المشرق العربي والمستقبل. لندن: مركز دراسات المستقبل.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (2004). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية.
- راغب بكرش. (2018، 02 23). مؤشّر الفساد العالمي 2018. تاريخ الاسترداد 11 11، 2018. من www.raghebnotes.com
- عبد الحي زلوم وآخرون. (2008). مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار (المجلد ط1). الاردن: دار فارس للطبع والنشر.
- عن بلال لزم عبد الغني حسن وليد إبراهيم البرغوثي. (2018). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية، دراسة ميدانية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي في مدينة بنغازي. مجلة دراسات اقتصادية ، 126.
- م محمود علي الشرفاوي. (2016). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع (المجلد ط1). عمان: دار غيداء.
- م مرابط جميلة. (2018، 10 19). التنظيم الاستراتيجي لإدارة الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة المغرب نموذج. تاريخ الاسترداد 2019، من مجلة قانون الاعمال: <http://www.droitentreprise.com>
- م منظمة الشفافية الدولية. (2018، 11 16). مؤشر مدركات الفساد 2017: تفشي الفساد بثقل كاهل أكثر من ثلثي الدول. تاريخ الاسترداد 21 2، 2018، من الدولية منظمة الشفافية: www.transparency.org

محددات الاستثمار في الجزائر – تحليل أهم مؤشرات-

مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 04 ، العدد 03، السنة 2019، ص.ص: 01-17.

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (8، 11، 2018). *تقدم الإمارات في مؤشر الحرية الاقتصادية*. تاريخ الاسترداد 11، 11، 2018، من جريدة الاتحاد الاماراتية: www.alittihad.ae
- معهد تطوير الذات و التنمية البشرية. (2018). تاريخ الاسترداد 16، 11، 2018، من www.tathwir.com
- من إصدارات جريدة البيان. (22، 05، 2001). *إطلاق مؤشر عالمي جديد لقياس «الضبابية» وتأثيراتها الاقتصادية*. تاريخ الاسترداد 15، 11، 2018، من جريدة البيان: www.albayan.ae
- منظمة المؤتمر الاسلامي. (19، 10، 2018). *مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة*. تاريخ الاسترداد 2019، من المؤتمر الاسلامي بجدة 2018: <http://islamport.com>
- موقع وكالة الانباء الجزائرية APS. (23، 05، 2018). *نقل وأشغال عمومية: حجم الاستثمارات بلغ 135 مليار دولار خلال العقدين الأخيرين*. تاريخ الاسترداد 10، 11، 2019، من موقع وكالة الانباء الجزائرية APS: <http://www.aps.dz>
- نور الدين ياسع. (2018). *بيان صحفي المؤتمر الدولي حول طاقة الرياح وتطبيقاتها في الجزائر*، (ICWEAA 2018). المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، الجزائر العاصمة.
- وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية. (2018). *الاستثمار*. تاريخ الاسترداد 20، 10، 2018، من موقع الرسمي لوزارة الطاقة و المناجم: www.mdipi.gov.dz
- a worlds bank. (2018، 11، 17). *Doing Business 2019 Indicators*. Consulté le 2018، sur worlds bank: www.doingbusiness.org
- p xavier sala-i-martín. (2018). *the global competitiveness report 2017–2018*, world economic forum.
- Steve Forbes and other. (2018، 11، 11). *INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018*. Consulté le 11، 11، 2018، sur INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018: www.fraserinstitute.org
- TRANSPARENCY INTERNATIONAL SECRETARIAT. (2018، 11، 11). *transparency international data*. Consulté le 11، 11، 2018، sur transparency.org: <https://www.transparency.org>